

التاريخ: 2016/1/13

## مجلس المنظمات يدعم بيان جمعية ونادي القضاة ويرفض مقترح تعديل قانون السلطة القضائية

يتابع مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، باهتمام بالغ، البيان الصادر عن نادي قضاة فلسطين وجمعية القضاة الفلسطينيين يوم الإثنين الموافق 2016/1/11 بشأن مقترح تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2000، ويثمن المجلس دور جمعية ونادي القضاة في توطيد مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات والدفاع عن استقلال القضاء والقضاة. وبعد المناقشات والمتابعات التي أجراها مجلس المنظمات للوقوف على آخر التطورات والمستجدات، منذ لحظة نشر البيان أعلاه، فإن المجلس يؤكد على ما يلي:

أولاً: يدعم مجلس المنظمات البيان الصادر عن نادي قضاة فلسطين وجمعية القضاة الفلسطينيين بالكامل، بوصفهما إطاراً أهلياً مؤسسياً يمثل الهيئة العامة لقضاة فلسطين ويعبر عن تطلعاتهم ورسالة القضاء.

ثانياً: يؤكد المجلس على ضرورة احترام والالتزام بالمبادئ الأساسية الدولية بشأن استقلال السلطة القضائية لعام 1985، والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن دور أعضاء النيابة العامة لعام 1990، في كل ما يتصل بالشأن القضائي وحراسة العدالة، وبخاصة بعد انضمام دولة فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية واستحقاقاتها.

ثالثاً: يؤكد المجلس على موقفه، المبدئي، برفض أي مقترح بتشريع استثنائي يتجاهل دور المنظمات الأهلية الفلسطينية ولا يُعرض على النقاش المجتمعي لدراسته وإبداء الرأي في مختلف جوانبه وتفصيله قبل إقراره، ومن باب أولى إذا تعلق الأمر بقانون أساسي يتناول السلطة القضائية واستقلالها، وبخاصة في ظل غياب المجلس التشريعي صاحب الولاية الدستورية الأصيلة في التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

رابعاً: ينظر المجلس بقلق بالغ، للتوقيت الزمني، الذي طرح فيه مقترح تعديل قانون السلطة القضائية، وما قد يحمله من دلالات من شأنها أن تمس مبدأ سيادة القانون بمفهومه الجوهري، وأن تنزع عن القاعدة القانونية صفة العمومية والتجريد؛ التي تعد من أبرز الخصائص التي تضمن لها القبول والاستمرار وتحقيق المصلحة العامة، والوصول إلى غايتها في تحقيق المساواة على قاعدة تكافؤ الفرص، بعيداً عن المصالح الشخصية.

خامساً: يرى المجلس أن الضابط الدستوري الوارد في المادة (43) من القانون الأساسي المعدل والمتعلق بوجود ضرورة "لا تحتمل التأخير" كمبرر لإصدار قرار بقانون بتعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 المنشور في الوقائع

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين  
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل  
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان  
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي  
مركز إنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان  
مركز الميزان لحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

الفلسطينية منذ تاريخ 2002/5/18، غير متوفر، ويطالب المجلس السيد الرئيس محمود عباس بعدم إصداره حفاظاً على مكانة واستقلال السلطة القضائية وصيانة لمبدأ الفصل بين السلطات.

سادساً: يؤكد المجلس على موقفه المنسجم والداعم للبيان الصادر عن جمعية القضاة الفلسطينيين ونادي قضاة فلسطين بتاريخ 2015/12/7 بشأن شغور منصب رئيس المحكمة العليا، بأن يكون اختيار رئيس مجلس القضاء الأعلى من القضاة المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والحيدة والاستقلال، ووفقاً لأحكام القانون، بما يدعم التكوين والأداء المؤسسي الفاعل في السلطة القضائية ويضمن احترام سيادة القانون واستقلال القضاء.

سابعاً: يطالب المجلس بعقد دورة عاجلة للمجلس التشريعي الفلسطيني ببيئته العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للأصول المبينة في القانون الأساسي المعدل والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وبوضع حد فوري لكارثة استمرار تغيب المجلس التشريعي منذ ما يزيد على ثماني سنوات، وتولي مهامه الدستورية في التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، بما يساهم في استعادة وحدة المؤسسات وترميم النظام السياسي الفلسطيني، لحين إجراء الانتخابات العامة في أسرع وقت ممكن، وتجديد الشرعيات.

- انتهى -

مؤسسة الضمير لحقوق  
الإنسان

سامر موسى- القائم بأعمال  
المدير العام



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير  
وحقوق الانسان

سحر فرنسيس - المدير العام



مركز الميزان لحقوق  
الإنسان

عصام يونس - المدير العام



مؤسسة الحق

شعوان جبارين - المدير العام



مركز أنسان للديمقراطية  
وحقوق الإنسان

حسيب النشاشيبي - المدير  
العام



الحركة العالمية للدفاع عن  
الأطفال - فرع فلسطين

خالد قزمار - المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين  
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل  
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان  
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي  
مركز إنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان  
مركز الميزان لحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات  
حقوق الإنسان

صهيب الشريف - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والحقوق  
المدنية

حلمي الأعرج - المدير العام



مركز المرأة للإرشاد  
القانوني والاجتماعي

رندة سنيورة - المدير العام



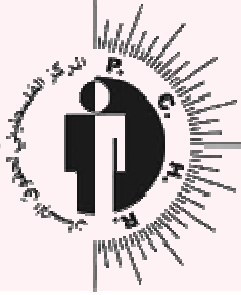
مركز القدس للمساعدة القانونية  
وحقوق الإنسان

عصام عاروري - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق  
الإنسان

راجي الصوراني - المدير العام



بديل - المركز الفلسطيني لمصادر  
حقوق المواطنة واللاجئين

نضال العزة - المدير العام

